COFI:FT/IX/2004/Inf.8 A

November 2003

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة التاسعة

بريمين، ألمانيا، 10-2004/2/14

البند 11 من جدول الأعمال

تقرير مشاورة الخبراء عن تجارة الأسماك والأمن الغذائي (الدار البيضاء، المغرب، 27-2003/1/30)

يلخص هذا التقرير نتائج "مشاورة الخبراء عن تجارة الأسماك والأمن الغذائي"، الدار البيضاء، المغرب، 27-2003/1/30. وأبرزت مشاورة الخبراء الآتي: الحاجة إلى إعداد خطوط توجيهية فنية لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، تركز على تجارة الأسماك والأمن الغذائي؛ ودراسة الخيارات لتجسير الفجوة المتوقعة بين إمدادات المنتوجات السمكية والطلب عليها خلال العقود القادمة مع الأخذ في الحسبان اهتمامات الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالمبادرات على المستويات القطرية وشبه القطرية والإقليمية، أوصي باتخاذ نوعين من الإجراءات: (أ) بناء القدرات من أجل إعداد صانعي السياسات والعاملين الفنيين بصورة وافية لمعالجة القضايا الدولية في مجال تجارة الأسماك والأمن الغذائي (مثلا اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاق الاتحاد الأوروبي/ دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، وغيرها)، (ب) ومساعدة الحكومات على تقييم شتى الخيارات والفرص، إضافة إلى مساعدة الحكومات على تسوية التضارب الذي قد ينشأ بين التجارة في المنتوجات السمكية وتأثيراتها المعاكسة المباشرة وغير المباشرة على الأمن الغذائي. وسيتاح أثناء الاجتماع النص الكامل لتقرير "مشاورة الخبراء عن تجارة الأسماك والأمن الغذائي" (بالإنكليزية فقط).

القسم (1): عرض وتحليل أوراق قطرية/ إقليمية من نخبة مختارة من البلدان النامية المصدرة للأسماك

1- قدمت عروض قطرية عن سبعة بلدان، هي مصر، الهند، كينيا، موريتانيا، المغرب، السنغال وتايلند. إضافة إلى عرض إقليمي عن أمريكا اللاتينية، أعطت فكرة عامة عن مختلف الأوضاع فيما يتعلق بالتجارة الدولية بالأسماك وانعكاساتها على الأمن الغذائي. وأظهرت

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على الموقع www.fao.org

العروض أنه على الرغم من النمو الديموغرافي، فإن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من إمدادات الأغذية البحرية قد زاد نتيجة زيادة كميات المصيد وتطورات تربية الأحياء المائية أو الواردات.

القسم (2): الاعتبارات المرتبطة بالبيئة السياسية لتجارة الأسماك والأمن الغذائي

2- يجب ألا يقتصر النظر إلى الأسماك من زاوية قيمتها السلعية (كسلعة متداولة تجاريا)، وإنما أيضا من منظور قيمة استخدامها (كغذاء). ومن هذه الزاوية، فإن الحق في الأسماك باعتبارها غذاء، هو جزء من الحق الإنساني الأوسع في الغذاء. وليست هذه مجرد ألفاظ طنانة، بل هي جزء لا يتجزأ من مجموعات الواجبات الدولية التي أكدتها الدول. ومبدأ "الفرعية" في هذا الصدد له أهميته، إذ أنه يشير إلى أولوية معالجة قضايا الأمن الغذائي، في المقام الأول، على المستوى القطري أو المحلي. وبناء على ذلك، ينبغي ألا تأخذ التعميمات الشمولية بشأن الأمن الغذائي موقع الصدارة.

3- وتواجه الحكومات ثلاثة خيارات للسياسات في سبيل ضمان الأمن الغذائي من خلال المنتوجات السمكية: (1) الإنتاج لأغراض الاستهلاك المحلـي؛ (2) الإنتاج أو التجارة واستخدام العائدات للحصول على أغذية أخرى؛ (3) أو التوزيع من خلال برامج المعونة الاجتماعية. وتحقيقا لخيارات السياسات هذه، يمكن أن ينصب التركيز على: تشجيع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق التي توجه، عادة، لإمداد السوق المحلية أو المصايد الصناعية التي توجه للتجارة عادة. كما قد تشدد الحكومات على المستوى الدولي، في منظمة التجارة العالمية مثلا، على الحاجة إلى وضع خطوط توجيهية فنية فيما يتعلق بالتجارة والأمن الغذائي.

4- واستذكر أن إعلان روما بشأن الأمن الغذائي الذي صدر بعد خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996)، وأقره رؤساء الدول، وافق على أن *"التجارة هي عنصر رئيسي في الأمن الغذائي"*. ولقد تضمنت خطة عمل مؤتمر القمة المذكورة مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية. ولكن التقدم الذي تحقق في مجال تخفيض عدد من يعانون نقص الأغذية كان هزيلا للغاية، ولا يعرف على وجه التحديد مدى إسهام التجارة، إيجابا أو سلبا، في تخفيض الجوع. وهي قضية تستوجب تقييما متأنيا.

القسم (3): المناقشات بشأن العمل الجاري ذي الصلة بالتجارة والأمن الغذائي والذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى

5- عرضت مبادرات مختلفة خلال هذه الدورة، من بينها المشروع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ووزارة مصايدالأسماك (النرويج) ويجري هذا المشروع دراسة لتأثيرات تجارة الأسماك على الأمن الغذائي، من خلال دراسات الحالة التي تشمل 11 بلدا. وسيدرس المشروع السبل إلى إمكانية تعزيز الأمن الغذائي أو تقليله نتيجة التجارة الدولية في المنتوجات السمكية. ويرد في الملحق (1) وصف النهج الذي سيتبعه المشروع.

القسم (4): عناصر إطار منهجي لتحليل تأثيرات التجارة الدولية على الأمن الغذائي في البلدان النامية

6- أولى النقاط المنهجية الهامة هي ضرورة ايجاد اطاريين للمفاهيم: الأول لتقييم تأثيرات تحرير التجارة على الأمن الغذائي على المستوى القطري، والثاني لتقييم الأمن الغذائي على المستوى الأسري. ومن الضروري دراسة عوامل السببية التي تحفز التغيير، وعلى الأخص ما إذا كانت هذه العوامل هي إصلاحات السياسات أو الصدمات، أو كليهما. والصدمات لا مفر منها، في واقع الأمر، في سياق التجارة الدولية. ولابد من تحليل تأثيرات الصدمات من أجل اتخاذ تدابير

الاستجابة والسلامة لضمان الأمن الغذائي. والقضية الحيوية هي ما إذا كان الفقراء يتأثرون بها بصورة غير متكافئة. وينبغي أن تهدف الدراسات بشأن التجارة والأمن الغذائي، إلى استخلاص إحصاءات تظهر بوضوح مدى إسهام الإنتاج السمكي والتجارة به، في دخل الفقراء والأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي.

7- وعند تحليل تأثيرات التجارة الدولية بالأسماك على الأمن الغذائي في البلدان النامية المصدرة للأسماك والمستوردة لها، ينبغي أيضا استخدام نماذج لتسويق الأسماك وسلوك الصناعة على مستوى سلسلة القيمة. وعرضت منهجية ومعايير مقترحة لهذا الغرض، شملت دراسة الفرضيات التالية:

- أن التجارة الدولية بالأسماك تعزز من التنمية الاقتصادية وإن لم يكن بالضرورة للجميع؛
- أن التجارة قد تحسن الأمن الغذائي، وإن لم يكن بالضرورة لجميع الفئات ذات الدخل المنخفض؛
- وأنه ينبغي دمج تدابير الأمن الغذائي في التجارة الدولية.

8- وطرح اقتراح مفاده أن واحدا من التدابير التي يمكن أن تحسن من التنمية الاقتصادية ومن الأمن الغذائي معا، قد يكون في تطبيق "حصص الصادرات" بالنسبة للأسماك ذات القيمة العالية. ولابد للمتاجرين فيها من استيراد أغذية مساوية لقيمة هذه الصادرات. وأثيرت العديد من الأسئلة بشأن إمكانية تنفيذ الاقتراح.

القسم (5): تحديد ومناقشة المساهمات النوعية الإيجابية والسلبية لتجارة الأسماك في الأمن الغذائي

9- اتخذت هذه الجلسة شكل مناقشات عامة. وقدم تقييم للتأثيرات الإيجابية والسلبية لتجارة الأسماك على الأمن الغذائي، باستخدام إطار تخطيطي جرى استحداثه للدراسة المشتركة بين المنظمة ووزارة مصايد الأسماك (النرويج). (أنظر الملحق 1). وعرض الإطار في إيجاز آخذا في الحسبان المصايد الطبيعية. وكان هناك اتفاق عام بشأن فائدة الإطار في المساعدة على تتبع شتى النتائج المحتملة للتجارة الدولية بالأسماك، في تعزيز الأمن الغذائي أو تقليله.

10- واقترح أن بالإمكان جعل هذا الإطار أكثر شمولا إذا ما تضمن الآتي: (1) تأثير التجارة الدولية على النساء المشتغلات بالأشكال التقليدية لتصنيع الأسماك؛ (ب) ما يتولد عن التجارة من فرص عمالة إضافة إلى توليد الدخل؛ (ج) والتأثيرات على البيئات المائية، مع الإشارة إلى تربية الأحياء المائية. كما شدد على ضرورة دراسة شتى النزاعات التي تنشأ عن التجارة، وكذلك انعكاسات التوزيع التي تتولد عن التجارة في نطاق الاقتصاد السمكي.

11- وفيما يتعلق بآليات تعويضية تخفف من انخفاض الأمن الغذائي، وافق المشاركون على ضرورة أن يكون التركيز على تحويلات الدخل المحتملة وتدابير السياسات الملائمة. ولا ينبغي التعميم فيما يتعلق باحتمال أن يؤدي خفض أسعار الأسماك في البلد المستورد، إلى قيام منتجي الأسماك بالإفراط في صيد الأرصدة السمكية المحلية لديهم، بل لابد من مزيد من الدراسة. كما أن هيكل التجارة الدولية له تأثيره على ما يحصل عليه المنتجون من نصيب من قيمة الصادرات المتحققة. وينبغي دراسة تأثير ذلك على الأمن الغذائي.

12- وكان هناك اتفاق آراء عام بأن التأثيرات الإيجابية والسلبية تتفاوت بحسب الزمن وأنها ذات طابع قطري نوعي. وشدد على ضرورة إجراء تحليل تاريخي للتجارة الدولية. كما أشير إلى

أنه قد يكون من المفيد صياغة الإطار بما يتفق أيضا مع السياق النوعي لتربية الأحياء المائية – وعلى الأخص استخدام المساحيق السمكية لتربية الأحياء المائية ذات القيمة العالية، وتأثيرات تربية الأحياء المائية على البيئة. وحددت بعض التأثيرات السلبية ومنها:

- عزل العاملين التقليديين في مصايد الأسماك؛
- هدر الموارد الناشئ عن المرتجع والمصيد الجانبي؛
- والنزاعات القطاعية الداخلية، ومنها مثلا المصايد الصناعية مقابل المصايد الحرفية.

القسم (6): وضع برنامج عمل تقوده المنظمة في مجال التجارة الدولية بالأسماك والأمن الغذائي

13- في إطار الالتزام الجامع للمداولات والروح التي اتسم بها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، تقدمت المجموعة الأوروبية بالتوصيات التالية التي قبلتها المشاورة.

- فيما يتعلق بالتنسيق الدولي، سيرتبط نمطا الإجراءات الرئيسية التي يمكن أن تتخذ، بما يلي: الحاجة إلى إعداد خطوط توجيهية فنية لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، تركز على تجارة الأسماك والأمن الغذائي، ودراسة الخيارات لتجسير الفجوة المتوقعة بين الإمدادات من المنتوجات السمكية والطلب عليها خلال العقود القادمة، مع الأخذ في الحسبان اهتمامات الأمن الغذائي.
- فيما يتعلق بالمبادرات على المستويات الإقليمية والقطرية وشبه القطرية، سيرتبط نمطا الإجراءات التي يمكن أن تتخذ، بما يلي: (أ) إعداد صانعي السياسات والعاملين الفنيين على صورة تمكنهم من معالجة قضايا التجارة بالأسماك والأمن الغذائي على المستوى الدولي (مثلا اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاق الاتحاد الأوروبي/ دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، وغيرها) (ب) ومساعدة الحكومات على تقييم مختلف الخيارات والفرص، ومساعدتها على تسوية التضارب الذي قد ينشأ بين التجارة في المنتوجات السمكية وتأثيراتها المعاكسة المباشرة وغير المباشرة على الأمن الغذائي.

14- وطلبت المشاورة من مصلحة مصايد الأسماك في المنظمة أن تسعى إلى قيام مزيد من التجانس، من خلال التعاون مع المصالح الأخرى في المنظمة ومع الوكالات الدولية المعنية الأخرى، فيما يتعلق بنشر نتائج برنامج العمل على أوسع نطاق، والحرص على التعاون مع القطاع الخاص حيثما يكون ضروريا ومناسبا. كما حثت الحكومات والمنظمات على أن تأخذ في الحسبان الجوانب الجنسانية ومصالح الفئات المهمشة؛ وضرورة إيلاء اهتمام أكبر إلى تشجيع التجارة الإقليمية في الأسماك تحقيقا للأمن الغذائي.

الملحق (1)

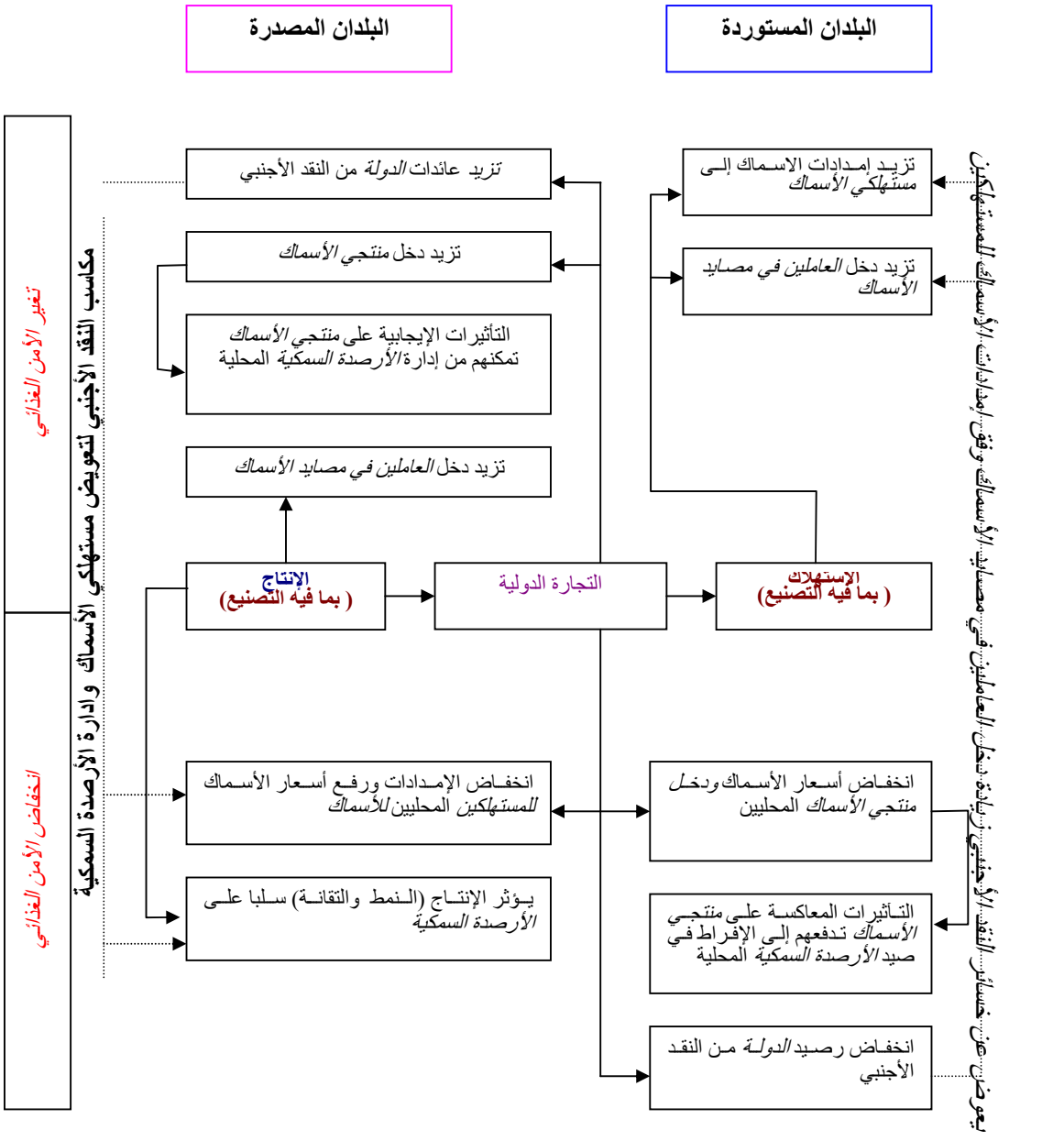

المصدر: Kurien, J (2002)، مذكرة مفاهيم للدراسة المشتركة بين المنظمة ووزارة مصايد الأسماك (النرويج) لتأثيرات التجارة الدولية بالمنتوجات السمكية على الأمن الغذائي (لم تنشر)